المحاضرة الرابعة
المنهج التداولي

د. شيماء جبار علي

جمهوريّة العراق / جامعة الأنبار/ كليّة التّربية للبنات
قسم اللغة العربية

التخصص الدقيق : نقد حديث

المصطلح والنشأة:

التداوليّة مشتقة من المادة اللغوية (د, و, ل), ويقال: ((تَداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرّة, وقوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: 140], أي نديرها من (دَالَ) أي دارَ, وقالوا: دواليكَ أي مداولة على الأمر, قال سيبويه: وإنْ شئت حملته على أنّه وقع في هذه الحال أو تداول بعد تداول... واندال البطنُ اتّسع ودنا من الأرض..., ودال الثوبُ إذا بلى, وقد جعل ودّه يدول أي يبلى وهو مجاز...)), وأضاف أحمد رضا أنّ ((دَاوَلهم: دخل معهم في المداولة)), وعلى هذا يكون التفاعل معنى متحصلاً من الصيغة الصرفيّة للتداول .أمّا الدلالة فمأخوذة من المادة اللغوية (دَ, ل, ل) ويقال: ((دلّه على الشيء يَدُلُّه دَلاً ودَلالةً فاندلَّ سدّده إليه, ودَلَلْته فانْدلَّ ... والاسم الدِّلالة والدَّلالة بالكسر والفتح... وقال ابن دريد الدَّلالة بالفتح حرفة الدَّلال)), وفي الاصطلاح تعني ((كون الشيء بحال يلزم من العلم به العلم بشيء آخر, والشيء الأول هو الدّال والثاني هو المدلول)) يتبيّن لنا ممّا تقدّم أن لا وجود لدلالة الممارسة التي يعني بها الاستعمال, ولا أثر للتفاعل التخاطبي, بل رقنت المعجمات العربية دلالة الانتقال والتغيّر من وضع إلى آخر, فضلاً عن عموم التفاعل المتحصّل من الاشتقاق الصيغي غير الخاص بهذا المصطلح من دون سواه, ثمَّ وضوح انفصام الجوامع الاشتقاقيّة والدلاليّة بين مصطلحي (التداول والدلالة) .ورجّح الباحث محمد محمد يونس علي ترجمة (Pragmatics) بـ(علم التخاطب), بالنظر إلى دلالة المصطلح الغربي على الاستعمال وما يتضمنه من نشاط يقوم به المتكلّم في عملية التخاطب، وربّما يكون مصطلح (التحاور) قريباً من (التخاطب) لاشتراكهما في ((معنى مراجعة الكلام... والتجاوب.... فهم يتحاورون أي يتراجعون الكلام, والمحاورة مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة)), فضلاً عن تعضيد الاستعمال القرآني لفظ (التحاور) أكثر من (التخاطب) نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: 1], ولعلّ تداخل (علم التخاطب) بمنهج تحليل الخطاب الناشئ في اللسانيات الحديثة يدعو إلى تمييز العلمين بإيجاد مصطلحين متغايرين .وترجم اللساني عبد القادر الفهري المصطلح الغربي بـ(الذرائعيّة), وتابعه عدد من تلاميذه مثل محمد غاليم وعبد المجيد جحفة في ذلك, وهي ترجمة حرفية للفلسفة الذرائعية أو النفعية ربّما تورث اللبس بين الاتجاهين اللساني والفلسفي

وترجم التداولي هشام إبراهيم عبدالله بـ(الفعليات) التي تعنى بدراسة المعنى المتحقق باستعمال الكلام وسبر آثاره التواصلية, بوصف الكلام نشاطاً يتسم بالفعلية (الإنجازية), ((وهذا واضح في نظرية الفعل الكلامي التي تشكّل الجزء الأهم في الفعليّات)), ويبرّر اختياره بتأثيل المصطلح في اللغة الإغريقية إذ يعني (الفعل), ومع هذا فلم يأخذ على مصطلح (التداوليّة) سوى انحساره عن تغطية مباحث مصطلح الـ(Pragmatics) .وقد تكون كثرة الدراسات التداوليّة في المغرب العربي, وقلّتها في العراق وراء شيوع مصطلح (التداوليّة) دون (الفعليّات), مع أنّ الأخير أوفى تعبيراً وأدق دلالة بوصفه عَلَماً على أهم نظريات هذا العلم, وهي نظرية (الفعل الكلامي) التي انبثق منها أغلب التطورات التداوليّة, وعلى الرغم من هذا فإنّ كثرة الاستعمال سبب رسو بعض المصطلحات وشيوعها, بل اكتسابها دلالة لم تكن تحملها, فلا مناص من الأخذ بمصطلح (التداوليّة) بما يحمل من مفاهيم تراكمت عبر مسيرته الفلسفية واللسانيّة .

.المفهوم:

يقتضي تحديد مفهوم التداوليّة عرض أهم التعريفات الموضوعة له, على وفق الاتجاهات التداوليّة المتنوّعة, ولعل التعريف الأول لها يحصرها في دراسة علاقة العلامات بمستعمليها لتضطلع بدراسة الإشاريات اللغوية وبعض الوحدات الوظيفيّة, فضلاً عن الرموز والإشارات الخارجيّة, مما يعين على تجاوز حرفية الدلالة اللغوية إلى الدلالة الاستعمالية, فتستعين بتعبيرات الوجه وأوضاع الجسد وحركات الأيدي ومظروفات الزمان والمكان, مما له أثر كبير في تعيين المعاني المقصودة, ويشير شيشرون إلى تعريف أكثر تحديداً للتداولية السيموطيقية؛ لتكون ((دراسة الظاهرة اللغوية من وجهة نظر العلامة الاستعمالية, أو الخصائص الاستعمالية)) يتلو هذا المفهوم العلامي اتجاه تداوليي أكسفورد ليعطوا تعريفاً للتداولية يرتبط بنظرية الفعل الكلامي ((وهو ما ينجز مباشرة بواسطة المغزى المرتبط عرفاً بالنطق بنوع معيّن من المقولات بموجب نهج متعارف عليه))

ويضع جورج يول تعريفات ثلاثة تعتمد على إبراز عناصر البحث التداولي العامّة, فالتداولية ((دراسة المعنى الذي يقصده المتكلّم ... أو دراسة المعنى السياقي وكيفية إيصال أكثر مما يقال... وهي دراسة التعبير عن التباعد النسبي)), وتعود هذه التعريفات إلى إشخاص عناصر البحث التداولي فالمعنى المقصود لدى المتكلّم في سياق محدّد, وكشف التضمينات التداوليّة, فضلاً عن التعاون الذي يقرّب قصود المتخاطبين وإن اختلفت مراتبهم الاجتماعيّة, تمثل عناصر البحث الأساسيّة .

ولا تزايل الاتجاهات الاجتماعية هذه المحاور في النظر إلى التداولية بـ((الكيفية التي ينتج ويعي بها الناس فعلاً تواصلياً أو كلامياً في موقف عياني غالباً ما يكون بصيغة محادثة, وتميّز التداوليّة بين قصدين أو معنيين في كل ملفوظ أو فعل تواصلي في تواصل لفظي الأول القصد الإخباري أو معنى الجملة والآخر هو القصد التواصلي أو معنى المتكلّم)) ومن ثم ينحتم فهم توصيفات التداولية للعلاقة بين اللغة وطبيعتها في المواقف والسياقات والظروف, وهذا يتجلّى في أعمالها المنصبّة على تحليل معطيات التخاطب في مجال المحادثة وعلى وفق هذه الرؤية الوظيفيّة تُعنى التداوليّة بدراسة العلاقات البينيّة (التركيبيّة- الوظيفيّة) لربط التراكيب بوظائفها التواصلية المتنوعة, وأثر هذه الوظائف كمّاً ونوعاً؛ ولذا يقرّر ديكرو: ((إننا لنعرّف التداوليّة غالباً بوصفها دراسة لهيمنة المقام على معنى العبارة, إنها تداوليّة مكونات الوصف اللساني)) وهذا ما جعل اللسانيين الوظيفيين يحددون وظيفة التداوليّة بالعناية باستكشاف ((خصائص العبارات اللغويّة المرتبطة بكيفيّة استعمال هذه العبارات وأنْ يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة تلك الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي)), فالتراكيب اللغويّة لا تدرس بمعزل عن سياقات تحدّد نظم هذه التراكيب ومواقف تعيّن فحوى تلك التراكيب ومضامينها؛ ومن هنا أفرد الوظيفيون قالباً خاصاً يزوّد النحو بمكوّن خاص يكفل رصد الوسائط السياقيّة المقالية منها والمقاميّة, ويندرج في هذا المنحى تعريف التداوليّة بمجموعة الأسس التي تمكننا من معرفة الأنواع التركيبيّة اللاحنة تداولياً والخارجة عن سنن التواصل ولا يغيب علم النفس الإدراكي عن وضع مفهوم للتداوليّة التي تسعى بمنظوره ((إلى استخراج شروط الإبلاغ اللساني؛لأنها تقوم على علاقة اللغة بخصوصيات استعمالها, وتمثّل بهذا أحد مظاهر البعد الإدراكي)), وتماهى هذا المنحى تعريفات التداوليّة التي رصدت الأبعاد الإقناعيّة والتأثيريّة مما تمثّل بتداوليّة الحجاج التي تدرس الحدث الكلامي بوصفه ((فعلاً لغوياً موجهاً إلى إحداث تحويلات ذات طبيعة إنجازيّة بمجموعة من الإلزامات التي تفرضها طبيعة الخطاب والمقام المتلازمين)) وتبعاً لتلك الأنظار نستطيع الخلوص إلى أنّ التداوليّة منهج يسعى إلى دراسة الكفاءة والإنجاز في النظام اللساني, وذلك بمقاربته في ضوء العوامل المؤثرة في الإنتاج والتلقي, وهي عوامل داخلية (نفسية وذهنية) وخارجيّة (اجتماعيّة وتواضعيّة), بهدف تقديم كفاية تنميطية للوظائف الإنجازية التي يتوازعها النظام والاستعمال , وصوغ مبادئ الاستدلال على المعاني التي تجاوز صوريّة التراكيب النحويّة . ولا يمكن وصف التداولية إلا بمعرفة مجالات اشتغالها وأحياز اهتمامها, بوصفها حقلاً لسانياً أثري من مرافد علمية متنوعة, وخضع لتراكمات نظريّة وتجريبية جعلت من التداخل و الاختلاف سمات تتخلّل المفاهيم التداوليّة, مما يحتّم على البحث تحديد ظواهر الاهتمام وإشخاص المقولات التصوريّة والاصطلاحيّة, بتقديم إيضاح مجمل على النحو الآتي:

. النظرية السيميائيّة (Semiotics) لشارل مورس .

وضع شارل ساندرس بيرس في عام (1914م) أسس نظريّة سيميائيّة تعنى بدراسة الكلمات والأصوات والصور والإيماءات ونحو ذلك من العلامات المفردة والمركّبة, وبحسب هذه النظريّة تكون ظاهرة ما علامة إذا دلّت على شيء آخر, سواء أكان مدركاً هذا الشيء أم متخيلاً, على وفق علاقة بينهما, فالعلامة "ممثِّل" (Representamen), والمُمثَّل "موضوع" (Object), ولابدّ من عنصر ثالث هو "المؤوِّل" (Interpret ant), وبذلك أسّس بيرس علاقة ثلاثية في السيميائيات تحكم عناصرها بحسب مستويات ثلاثة, الأول علاقة العلامة بذاتها, والثاني علاقة العلامة بالموضوع, والثالث علاقة العلامة بالمؤوّل

توجَّه النظر السيميائي بعد بيرس إلى ((تناول المبادئ العامة التي تقوم عليها بنية كلّ العلامات أيّاً كانت, كما يتناول سمات استخدامها في مرسلات, وخصائص المنظومات المتنوّعة للعلامة, ومختلف المرسلات التي تستخدم مختلف أنواع العلامات)) وظهرت بدايات نظرية متكاملة في العلامات عند شارل مورس في مقالة له نُشرت بعنوان (Foundation Theory of signs)(أسس نظرية العلامات) في عام (1938) قدّم فيها تصنيفاً نظرياً لدراسة العلامات على ثلاثة مستويات هي :

1. التركيب (Syntactics) : يبحث في العلاقة بين العلامات ذاتها على وفق خصائص معيّنة, ويضع القواعد التي يتمّ بها تركيب العلامات وتحويلها .
2. الدلالة (Semantics), يدرس العلاقة بين العلامات ومدلولاتها, وتقسّم الدلالة بحسب المدلول إلى تجريديّة ومادّيّة.
3. التداولية (Pragmatics), تتناول أصل العلامات واستعمالها والأثر المترتّب عليها.

ومن هنا اقترنت التداوليّة بمورس بعد أن وضع هذا التصنيف, مثلما اقترنت الدلالة ببريال عام 1832, والظاهر أن مورس كان بصدد تأسيس نظري لعلم يعمّ أنظمة الاتصال بين الأحياء كافة, فلا يخص بالعلامة اللغة ولا بمستعملها الإنسان, وفي هذا يقول جاكندوف: ((إنّ معنى التركيب في هذه الفقرات أوسع بكثير من استعماله العادي في اللسانيات, إنه يحيل على تنظيم أيّ نسق تأليفي في الذهن, وبهذا المعنى فإنّ الصواتة تركيب, وحتى الموسيقى تركيب أيضاً)) ويؤكّد لاينز أنّ الأمر يتعلق بالأنظمة الاتصاليّة, وما تضطلع به التداولية هو تحديد العلاقة بين العلامات ومستعمليها, لكن ذلك يستبطن أن يكون للعلامة شكل معيّن وأنها ستنقل معنى معيناً, وتقام العلاقة بين شكل العلامة ومعناها بوساطة ما يسمى بالتشفير, أي أنّ المُرسِل يرمّز الرسالة ثم يفكّ المستقبِل رموزها.

وعلى الرغم من كون اللغة نظاماً سيميائياً بحسب جاكوبسون, فإنّ لها سمات تنماز بها عن الأنظمة الاتصالية الأخر, تتجلى في الصفات التي حدّدها لاينز وهي ((الاختباريّة والازدواجية وعدم الترابط والإنتاجية)), ولئن كانت الأنساق اللسانية علامات وعلاقات جزءاً من المنظومة السيميائية عند بعض النظار فإن رولان بارت يقرّ بانضواء السيميائية تحت علم اللسانيات لذلك رفدت اللسانيات الاتجاهات السيميائية بمفاهيم وتصورات وأدوات إجرائية قابلة للبحث والتطبيق على الأنساق السيميائية الأخر؛ ولذا عدَّ العاملون على الأنظمة الاتصالية اللغة أهم هذه الأنظمة وأوفاها بوظائف الاتصال, ولعلّ مورس كان مدركاً تفرد النظام اللساني, ولاسيّما فيما خصّصه من علامات المستوى التداولي, إذ حدّد الضمائر والظروف والوحدات التي لا يتعيّن مرجعها أو مدلولها إلا في مقام التواصل, غير أنّ عمومية مورس اكتنفت أنظاره فأغفل مبدأ القصديّة الملازم لاستعمال العلامات اللسانية, وهو المائز الذي وظّفه علماء أكسفورد في تحليل أفعال الكلام, ولاسيما في تمييز المعنى المنطقي عن المعنى اللساني عند غرايس وسيرل